هوس الحب (Erotomania)

اهتزت مدينة المنصورة الآمنة على حادثة مفجعة (الثلاثاء ٢٠ يونيو ٢٠٢٢) ، يكمن وراءها حالة من هوس الحب الطاغي العنيف من طرف واحد ، شاب في السنة الرابعة بكلية آداب يطعن فتاة جميلة ورقيقة أحبها بجنون ولم تبادله الحب ، وحين سقطت على الأرض بفعل الطعنات ، وحاول المارة الإمساك به استدار وذبحها بوحشية أكثر ليتأكد من الإجهاز عليها تماما .

يعتبر تبادل الحب والمشاعر العاطفية عند الإنسان (رجلا كان أو امرأة) حالة طبيعية، إلا أن هناك شكلاً مرضياً لهذا الحب، وهو إذا كان ليس له وجود إلا في ذهن طرف واحد .. ولا يدرك الشخص المصاب بهذا الهوس في العادة أن الطرف الآخر لا يحبه ولا يكن له أي مشاعر ، بل يمكن أن يكون الأمر على النقيض، أي يكون الطرف الآخر ينظر إليه بضيق أو اشمئزاز أو تذمر أو خوف .

وهنا يثور السؤال هل يمكن أن يقتل المحب المهووس محبوبته التي ظل يطاردها بحبه في كل مكان بشكل إلحاحي لزج ومستميت ، ويتقدم إليها فترفضه ويرفضه أهلها ويركب خلفها الأتوبيس ويحاول الجلوس بجوارها فترفض ، ويحاول ملاحقتها بعد النزول فترفض ، وحين يتأكد له استعصاؤها على حبه لا يتحمل فكرة أن تكون لغيره فيدفعه حب التملك إلى ذبحها لينهي صراعه معها ومع نفسه . إنها حالة هوس الحب Erotomania التي تتسم بحالة افتتان شديدة تملك على الشخص كل كيانه ويرى في محبوبته كل معاني الجمال والسحر فتطغى عليه مشاعره ، ويحلم بها ليلا ونهار ، ويصبح تحت تأثير حالة من الوجد الهائلة وتتمكن منه رغبة عارمة في تملك محبوبته بأي شكل حتى ولو كانت هي ترفضه أو تكرهه ، ويحدث لديه نكوص طفولي فيراها كأنها لعبة يريدها لنفسه ولا يفكر فيها كإنسانة لها خياراتها وإرادتها .

يعتبر تبادل الحب والمشاعر العاطفية عند الشخص حالة طبيعية، إلا أن هناك شكلاً مرضياً لهذا الحب، وهو إذا كان ليس له وجود إلا في ذهن طرف واحد، وهي الحالة التي يعبر عنها بمتلازمة الهوس العاطفي.

وهذه الحالة نراها كثيرا من مهاويس عشقوا بعض نجوم الفن أو الكرة أو المشاهير عموما ، وراحوا يطاردونهم في كل مكان ويدّعون أنهم يبادلونهم الحب ، ويرسلون إليهم الرسائل والهدايا ، ويعيشون على أمل كاذب في أن ينتبه إليهم المحبوب أو المحبوبة .

وهوس الحب يزداد اشتعالا إذا كان هذا الشخص المحب يتعاطى بعض المخدرات ، حيث تضعف مراكز التحكم والسيطرة الموجودة في الفص الأمامي من المخ فتنطلق غرائز الحب والجنس والعدوان بشكل انفجاري فتدفع المحب إلى تصرفات منفلتة أو إلى جريمة قتل كما رأينا. ونخص بالذكر في هذا المقام مخدرات مثل الشابو والإستروكس والحشيش ، وقد أشارت بعض المواقع إلى وجود بعضها في تحليلات الجاني ، وهذه الأنواع من المخدرات ارتبطت بعدد من جرائم القتل الموغلة في القسوة في الفترة الأخيرة .

وهذه الحالة تظهر في الأشخاص الذين حُرموا الحب والحنان في مراحل نموهم المبكرة ، فيصبحون عطشى للحب ، وحين يلتقون بمن يفتح أبواب كهوف الحرمان لديهم يحاولون ليس فقط امتلاك المحبوب بل ابتلاعه ليتحقق لهم الإشباع والأمان، ويظهر أيضا لدى الشخصيات الانطوائية التي تفتقر للذكاء الاجتماعي الذي يمكنها من الاقتراب من المحبوب بشكل مقبول ، حينئذ يحدث الإحباط العاطفي الذي يتحول إلى عنف وقد ينتهي بالقتل إذا كان المحب مليئا بمرارات الأسى والفقد وضعف الثقة بالنفس وذكريات الرفض والنبذ والاحتقار .

وأحيانا يطلق على هذه الحالة اسم «متلازمة الهوس العاطفي»، وقد ينقلب الأمر في بعض الأحيان إلى محاولة التخلص من المحبوب ، وكذلك إيذائه باعتباره خائناً للحب الذي ظن المريض أنه يوجب له حق الإخلاص، وكذلك إذا قابل هذا الشخص تصرفات المحب المهووس بسخرية أو رفض أو جفاء شديد.

وفي حالة جرح مشاعر المحب المهووس يتحول إلى خطر على محبوبته أو على المجتمع، فعندما يشتعل الحب وتشتعل معه الغيرة ويكثر الشك، فليس هناك من وسيلة لكبح جماح الانتقام أو محاولة الإيذاء التي قد تتصل إلى قتل المحبوب.

وهذه الملابسات يحتويها سياق اجتماعي ضاغط ومحبط وسط ظروف اقتصادية محلية وعالمية صعبة تجعل انفجار دفعات العنف لدى الناس سهلة وقريبة وخاصة فئة الشباب التي تعتبر من الفئات المعرضة للانفجار في هذه الظروف .

وهذا الذي ذكرناه عن هوس الحب أو ارتكاب الجريمة تحت تأثير المخدرات ، أو الظروف الحياتية الصعبة لا ترفع أو تخفف المسئولية عن الجاني ، خاصة إذا كان قد أعد عدته بتجهيز سكين للذبح ، وارتكاب الجريمة على دفعات متتالية بإصرار مؤكد وبوعي كامل ، وأن تكون ضحيته فتاة جميلة ملكت عليه شغاف قلبه، ولنترك التحقيق يأخذ مجراه مع الجاني ، ونترحم على الفقيدة وندعو لأهلها بالصبر على مصابهم الأليم .. ونردد في أسى :«ومن الحب ماقتل» . .

قانون الأحوال الشخصية

بعيدا عن التحيزات الذكورية والمظلوميات النسوى

د. محمد المهدى
رئيس قسم الطب النفسى
جامعة الأزهر - فرع دمياط

كلنا ندرك أهمية إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية ، وقد انتبه المسئولون منذ فترة طويلة لذلك الأمر بسبب المشكلات المعقدة والمتشابكة التي تصيب الأسر وتمتلئ بها ساحات محاكم الأسرة ، وقد ارتد أثرها في ارتفاع معدلات الطلاق وعزوف الشباب عن الزواج وعن الإنجاب ، وتأثيرات أوسع في بنية المجتمع وحالته النفسية .

وحين تعرض مشكلات الأسرة في النقاشات الإعلامية أو في الدراما تحدث حالة من الاستقطاب الحاد بين التحيزات الذكورية والمظلوميات النسوية والتوجهات الفكرية والدينية أو اللادينية ، وتمتد الاشتباكات إلى اتهامات للأشخاص وللمؤسسات ، وتضيع الحقيقة وسط هذا الصخب ، ويشعر الناس بالخوف أكثر خاصة إذا تم إعادة صياغة القانون وسط هذه الصراعات والتجاذبات ، أو تحت ضغط قوة معينة تنفرد بالرؤية والقرار. ومما يزيد الأمر صعوبة وخطورة تاريخ قانون الأحوال الشخصية على مدى عقود طويلة حيث كان يتأثر بالمناخ الذي صدر فيه ويتأثر بضغوطات شخصية ، أو تحيزات نوعية (جندرية) أو ميول مؤسسية أو سياسية أو حتى حوادث فردية ، وهذه طبيعة البشر إذا لم توضع لها ضوابط وضمانات لمنعها من التحيزات والتعصبات والمصالح الشخصية أو الفئوية .

ولما كان المشرعون في الماضي ينتمون غالبا إلى الذكورية ، فإن القانون كان يبدو متحيزا إلى الرجال ، ولكن مع تيارات تحرير المرأة ثم تمكين المرأة ثم استقواء المرأة ، بدأت الدفة تتحول مع ضغط مجموعات نسوية (فيمينست) ليكون القانون متحيزا أو منتصرا أو منتصفا للمرأة ، وكابحا لجماح الرجل الذي تتم شيطنته مقابل تضخيم المظلوميات والصعبانيات والبكائيات النسوية.

وإذا تمت مناقشة القانون الحالي وإعادة صياغته وسط هذه الأجواء ، وتحت تأثير استقواءات تراثية أو مجتمعية أو سياسية أو أيدولوجية أو إعلامية أو درامية فإننا نتوقع إصابته بعوارات جديدة تستدعي بعد فترة من الزمن - تطول أو تقصر - عمليات تجميل أو ترقيع أو تعديل (كما حدث في القانون الحالي عدة مرات في مراحل زمنية مختلفة) ، وفي هذه الفترات تدفع الكثير من الأسر ثمنا باهظا ، ويضيع الأبناء وخاصة إذا كانوا أطفالا ضحايا لنص هنا أو هناك لم يستوفِ معايير العدالة المحايدة .

ولهذا نقترح بصورة عملية أن تجهز الجهات المنوطة بهذا القانون مشروعات للقانون الجديد تعكس وجهة نظرها في المشكلة ، وهذه المشروعات تشكل تصورات مبدئية للقانون ، وهذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر هي : وزارة العدل (خاصة المستشارين والخبراء في محاكم الأسرة الذين يتعاملون يوميا مع قضاياها) ، ثم المؤسسات الدينية (الأزهر ودار الإفتاء) وهذه المؤسسات هامة جدا في إمداد المشرع بالقواعد الدينية التي ترسم العلاقات بين أفراد الأسرة وأفراد المجتمع ، خاصة أن النصوص الدينية في القرآن والسنة تعرضت لتلك الأمور بتفصيلات كثيرة ودقيقة وأيضا لديها مشروعات إصلاحية واقعية حديثة للأسرة تمثلت في «مشروع لم الشمل» للأسرة في مشيخة الأزهر ، ومشروع «الإرشاد الزواجي» في دار الإفتاء وقد ساروا فيه خطوات ممتازة حتى الآن وما زالوا يطورونه ، والجهة الثالثة هي وزارة التضامن التي تقوم على مشروع «مودة» ولها أيضا خبراتها التي تعمقت في هذا المجال ، أما الجهة الرابعة فهي المجلس القومي للمرأة الذي يتبنى قضايا المرأة من زواياها المختلفة ويدافع عن حقوقها . وبالطبع سنتوقع رؤى متباينة من هذه المؤسسات ، وهنا تأتي الخطوة التالية ، وهي اجتماع ممثلين عن تلك المؤسسات في جلسات متتالية تحت إدارة علمية محايدة لعمل عصف ذهني وتقريب وجهات النظر وتقليل مساحات الاختلاف والوصول إلى مشروع متوازن نسبيا يعكس جماع رؤى هذه المؤسسات. والخطوة الثالثة هي عرض هذا المشروع المبدئي على لجنة من خبراء القانون وعلماء الدين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء التربية وممثلين للمجتمع المدني لفحص هذا المشروع المبدئي وتمحيصه بناءً على رؤى قانونية ودينية وعلمية وتقليل مساحات التحيزات ، وتحكيم المنهج العلمي والقانوني من حيث التوازن والمنطقية والموضوعية ومصالح الأطراف المختلفة والوضع في الاعتبار المصلحة الفضلى للأطفال في الأسر المتنازعة ، وفي النهاية نصل إلى صورة جيدة لمشروع القانون ولكنها ليست الصورة النهائية ، حيث يتم عرضها على لجنة من علماء النفس والاجتماع والتربية لكي يحددوا آثار هذا القانون على أفراد الأسرة (الزوج والزوجة والأبناء) ، ثم تطرح هذه الصورة للحوار المجتمعي فيساهم أصحاب الشأن الذين عاشوا هذه المشاكل الأسرية بآرائهم ويشارك المهتمون بالأمر في كشف مناطق القوة والضعف في القانون ، وهذا بشرط أن تكون تلك الحوارات متاحة لكل الأطراف وليست لطرف يعبر عن رؤية واحدة ، ويعرض في نفس الوقت للنقاش في مجلس النواب .

وبعد تلك الحوارات المجتمعية والنيابية تجتمع لجنة الخبراء متعددي التخصصات لإعادة الصياغة بناءً على تراكم الآراء والتصويبات والخبرات الواقعية ، ثم تأتي الخطوة الأخيرة وهي عرض مشروع القانون على فقهاء الدستور لكي يدرسوا تواؤمه مع نصوص الدستور ، ثم يعرض بعد ذلك على مجلس النواب لمناقشته وإقراره من الناحية التشريعية.

وقد يقول قائل: ولم هذا التطويل والحوارات في إصدار القانون؟ والإجابة هي أن هذا القانون يمثل أهم قانون في حياة الأسرة وبالتالي في حياة المجتمع ، وله تداعيات وتأثيرات كثيرة وعميقة، وهناك أطراف متعددة ومصالح متشعبة وآراء تمثل مجموعات ضغط ، لهذا يحتاج لكل هذه المراحل لوضع ضمانات لصدوره متكاملا ومتحررا قدر الإمكان من كل التحيزات والتأثيرات التي وضعت فيه حفرا وألغاما في مراحل كثيرة سابقة دفع ثمنها ملايين البشر خاصة الأطفال .